

## جمعيات حقوقية تدعو القضاة للبقاء محصنين ضد التدخلات السياسية عائلة محيي الدين حشيشو: أيام أم سنوات تفصلها عن ١٠ شباط؟

ها هي نجاة حشيشو تنهض بصوتها الخافت والمتهدج منذ سبعة وعشرين عاماً، يوم سرقوا منها ومن أولادها، الأب والزوج والأخ والصديق والرفيق والمربي والسياسي محيي الدين حشيشو (أبو أسامة).  
ها هي نجاة حشيشو ترسم بداية ابتسامة على ثغرها الذي غزته تجاعيد الانتظار. انتظار من يتبنى القضية ويستمع إليها ومن يتحرك، حتى كانت هي المبادرة مع ثلة من الأهالي المنخرطين منذ عام ١٩٨٢ في لجنة أهالي المفقودين، وعلى رأسهم المناضلة وداد حلواني زوجة المناضل الشيوعي المفقود عدنان حلواني.  
ها هي نجاة ترف لأولادها المهاجرين بشري الحكم القضائي وتوقيف ثلاثة ممن خطفوا والدهم... وتقول لهم «لقد انتهينا من الجزء الأكبر من المهمة لكن الأيام العشرة الآتية ستكون ثقيلة وثقيلة جداً. اصبروا كما عودتموني ولن يموت حقنا وهو ليس حقاً شخصياً بل عبرة لكل خاطف وإعادة اعتبار لكل مخطوف، وعسى أن نعيد تحريك كل الملفات وأن نصل إلى الخواتيم المرجوة بعيداً عن التسييس والحسابات السياسية خاصة في هذا الموسم الانتخابي».

وهكذا وبعد طول مكابدة وصبر وعناء، اختتمت محكمة الجنايات في الجنوب محاكمة المتهمين بجريمة خطف المناضل الشيوعي المربي محيي الدين حشيشو، وقررت إصدار حكمها في ١٠ شباط الجاري، لكن مصادر قانونية متابعة للملف قالت لـ«السفير» إن جرم الخطف متماد ولا يسقط بقانون العفو العام الصادر عام ١٩٩١ مبدية خشيتها من إمكانية حصول تدخلات سياسية كبيرة لمنع هيئة المحكمة من إصدار حكمها بعد طول انتظار.  
في هذه الأثناء، رحبت جمعيات ذوي المفقودين وحقوق الإنسان في لبنان بالحكم الأول من نوعه الصادر عن محكمة جنايات الجنوب برئاسة القاضي أكرم بعاصيري، في قضية خطف المناضل الشيوعي محيي الدين حشيشو، وتضمن اتهاماً لثلاثة أشخاص ينتمون إلى تنظيم يميني لبناني تقرر أن يبقوا قيد التوقيف إلى حين إصدار الحكم في ١٠ شباط المقبل.

وأصدرت لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان ولجنة أهالي المعتقلين في السجون السورية والجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان والمجلس اللبناني لحقوق الإنسان ولجنة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين («سوليد») ومركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب بياناً مشتركاً أعلنت فيه أنها أخذت علماً باختتام المرافعات في قضية حشيشو «وذلك بعد سنوات من العناء والمثابرة والصبر، لم يتقدم خلالها أي كان لمساعدة ذويه بمعرفة مصيره».

وذكرت الجمعيات الست بأن قضية المفقودين قد اتّسمت طوال سنوات ما يعد الحرب بكم هائل من التجاهل والتهميش والاستهتار، وهذا ما تمثل بشكل خاص في قوانين العفو المتوالية التي أتت كوسام على صدور المرتكبين في موازاة تجاهل تام للجرائم ضد الإنسانية، ومنها جرائم الإخفاء القسري وبشكل اعم الضحايا كافة». كما ذكرت أن ذوي المفقودين محكومون بنتيجة عذابهم المتواصل بالنضال لنيل حق المعرفة الذي بات أحد أهم المبادئ الدولية، وحق العدالة في جرم الإخفاء القسري الذي لا يسقط لا بالعفو ولا بمرور الزمن، وأشارت الجمعيات إلى «القرار المبدئي الصادر عن محكمة جبل لبنان في ٢٢-١٢-٢٠٠٢ برئاسة المغفور له القاضي المستقل النزيه المشهود له جوزف غمرون، والآيل إلى إدانة أحد الخاطفين الذي ما زال مصير ضحيته مجهولاً منذ ١٩٨٢ بعدما ثبت أن جرم الخطف لا يسقط لا بالعفو ولا بمرور الزمن».

وإذ ذكرت الجمعيات بأن العهد الحالي والبيان الوزاري قد تضمننا تعهداً صريحاً في حل قضايا المفقودين، أعلنت الآتي:

- ١- إن قضية السيد محيي الدين حشيشو ليست اليوم قضية زوجته أو أولاده - الذين نشد على أياديهم - وحدهم، إنما هي قضية ذوي المفقودين ومناصريهم كافة، قضية اجتماعية لها تأثير مباشر على ملفات المفقودين كافة، قضية الوطن الذي تبقى العدالة والمساواة مدماكه الأول.
- ٢- إننا نطالب قضاة محكمة الجنايات في صيدا أن يبقوا على مستوى رسالتهم وقيمهم وآمال الناس المعقودة عليهم، عادلين، مستقلين، إنسانيين، محصنين في وجه التدخلات، فتكتب المحكمة على غرار محكمة جبل لبنان حكمها بأحرف من ذهب،
- ٣- إننا نحذر الأحزاب والأطراف السياسية وقادة الطوائف كافة من العبث بالقضاء وقضايا الناس الذين لجؤوا إليه، طمعاً بتبويض صفحاتهم أو نزولاً عند حسابات طائفية أو انتخابية. فنحن سنفضح ونقاضي أي عبث مشابه، مهما علا مصدره أو أياً كان الرداء الذي يحتمي به. فأياً تكن هوية المتهم أو الجهة التي وقفت وراءه، وأياً تكن هوية المخطوف: القضية ليست قضية طائفية ولا سياسية إنما هي قضية إنسانية حقوقية بامتياز، قضية تفتح نافذة لانتقال الوطن من دولة الفساد والمحاصرة والمقايضة بالعفو من جرائم الحرب إلى دولة محورها الإنسان والعدالة. يذكر أن المناضل حشيشو خطف من منزله في الهلالية في شرق صيدا في نفس اليوم الذي أعلن فيه عن اغتيال قائد «القوات اللبنانية» آنذاك الرئيس بشير الجميل، إذ دخل عليه عدد من المسلحين قدموا بمواكبة سيارة عسكرية وسيارة «بيجو ستايشن» بيضاء اللون، و«فيات» برتقالية اللون، وساقوه بقوة السلاح إلى جهة مجهولة، وما زال مصيره مجهولاً ولم يعثر عليه لتاريخه.